



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ٢٠٠٥

تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز
(حالة قطاع غزة)

جدول المحتويات

2	توطئة
4	مقدمة
6	ملاءمة مراكز ومحطات الاقتراع وتجهيزها
7	مدى ملاءمة المراكز والمحطات لذوي الاحتياجات الخاصة
8	إجراءات افتتاح الاقتراع
8	التقيد بآليات وخطوات الاقتراع
	تقييم إجراء لجنة الانتخابات المركزية القاضي باعتماد بطاقة إثبات الشخصية بدلاً من السجل المدني
10	
11	تقييم استخدام الحبر السري
12	تقييم الإجراءات المتعلقة بتصويت الأيمن وذوي الاحتياجات الخاصة
12	مدى التقيد بحظر أعمال الدعاية يوم الاقتراع
14	التقيد بضوابط التواجد داخل مراكز ومحطات الاقتراع
17	التقيد بموعد انتهاء الاقتراع
18	عملية الاقتراع والفرز
20	انتهاء عملية الفرز والعد
20	إعلان النتائج في المحطات ونقل النتائج والمحاضر والصناديق إلى مكتب الدائرة
21	تقييم عمليات إعادة الفرز في المحطات
21	إعلان النتائج النهائية
22	الشفافية والعننية في عمليات الاقتراع والفرز
24	خلاصة واستنتاجات
28	ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المراكز غير الملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة
31	ملحق رقم (2): صور

توطئة

يولي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أهمية خاصة للانتخابات، باعتبارها جوهر العملية الديمقراطية ومحورها الرئيس. وإذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب، فإن الانتخابات الحرة والنزيهة هي الوسيلة التي يختار الشعب من خلالها من ينوب عنه في ممارسة الحكم.

وتعتبر الرقابة على الانتخابات صمام الأمان لضمان حسن سير العملية الانتخابية والتأكد من نزاهتها وسلامتها، وتعني إجراء تلك العملية بكافة مراحلها في ظروف علنية تتسم بالشفافية، من شأنها أن تساهم في توفير الثقة بالعمليات الانتخابية والاطمئنان لنتائجها، أكان ذلك من قبل عموم المواطنين والناخبين أم من قبل المرشحين والهيئات الحزبية، وغيرهم من الهيئات المحلية والدولية. وفي إطار دعمه لعملية التحول الديمقراطي وتشجيعه لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فإن الرقابة على الانتخابات تشكل محوراً أساسياً من محاور العمل بالنسبة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خاصة وأن مراقبة الانتخابات حق يكفله القانون للهيئات المحلية والدولية على حد سواء.

وقد تابع المركز باهتمام كافة مراحل العملية الانتخابية التي شهدتها أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الأشهر الماضية، ونفذ حملة مراقبة واسعة النطاق في محافظات قطاع غزة، بدأت بالرقابة على مرحلة التسجيل للانتخابات التي نفذتها لجنة الانتخابات المركزية خلال الربع الأخير من العام 2004، وذلك بجهود ذاتية وفي نطاق محدود، وفقاً للمعطيات القائمة في حينه، أي قبل الإعلان عن موعد إجراء انتخابات رئاسية.

وفي ضوء التطورات التي شهدتها السلطة الوطنية الفلسطينية في الآونة الأخيرة، والإعلان رسمياً عن التاسع من يناير 2005، موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية، كثف المركز الفلسطيني جهوده ورفع وتيرة عمله وجاهزيته لتنفيذ حملة مراقبة واسعة على تلك الانتخابات بكافة مراحلها، بما فيها الدعاية الانتخابية، وعمليات الاقتراع والفرز.

وإيماناً منه بأهمية دور المجتمع المدني وتأكيداً على دعم ومساندة هذا الدور لعملية التحول الديمقراطي بشكل عام، وعلى تشجيع الانتخابات الحرة والنزيهة بشكل خاص، سعى المركز جاهداً من أجل إيجاد حاضنة مجتمعية لتنفيذ حملة الرقابة. كان توجه المركز يتمثل في تجنيد نحو 200 مراقب يتم اختيارهم من بين نحو 2000 شخص تلقوا دورات تدريبية في مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل المركز الفلسطيني، عقد الكثير منها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء قطاع غزة. ومن منطلق إيمان المركز بأهمية العمل الجماعي، بادر بالتنسيق مع عدد من هذه المنظمات من أجل تنفيذ حملة الرقابة بالتعاون معها. وفي وقت مبكر من الاتصالات انضمت نقابة محامي فلسطين؛ ومركز شؤون المرأة؛ ومعهد كنعان التربوي النمائي لحملة الرقابة

التي ينفذها المركز. وخلال تلك العملية تواصلت الاتصالات مع منظمات المجتمع المدني، ليصل عدد المنظمات التي اشتركت مع المركز في حملة الرقابة إلى 26 منظمة.¹

وشرع المركز في اختيار المراقبين وتدريبهم على كافة مراحل العملية الانتخابية. كما قدم المركز إلى لجنة الانتخابات المركزية قائمة من 194 شخص لاعتمادهم كمراقبين، إلى جانب 18 مراقباً كانوا قد اعتمدوا للرقابة على عمليات التسجيل من طاقم موظفي المركز. وقد اعتمدت اللجنة جميع المراقبين بدون استثناء، وأصدرت لهم بطاقات اعتماد خاصة. وقبل أيام من إجراء الانتخابات انضم إلى فريق الرقابة 75 مراقباً من مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ليصل قوام فريق المراقبين إلى 287 مراقباً.

وبالتوازي مع جهوده على المستوى المحلي، كثف المركز اتصالاته مع عدد من المنظمات الدولية لتشجيعها على المشاركة في الرقابة على الانتخابات انطلاقاً من أهمية وجود هيئات دولية لمراقبة هذه الانتخابات، وقد أوفد عدد من المنظمات الدولية التي تربطها بالمركز علاقات شراكة وتعاون عشرات المراقبين، وفي مقدمتها لجنة الحقوقيين الدوليين؛ والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ وكريستيان أيد؛ واتحاد المدنيين من أجل السلام. ولعب المراقبون الدوليون دوراً هاماً في الرقابة، حيث ساهموا ليس فقط في ضمان شفافيته ونزاهتها، ولكن أيضاً كشهود عيان عليها.

يقدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التعاون الخلاق من كافة المنظمات الأهلية التي شاركت في حملة الرقابة على الانتخابات الرئاسية 2005. لقد كان هذا الجهد نموذجاً جاداً وهاماً في العمل الأهلي المشترك. وقد أظهر تأييد ومساندة منظمات المجتمع المدني لعملية التحول الديمقراطي، وتشجيعها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ودورية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالتأكيد فإنها تجربة هامة وغنية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يستمد منها الخبرة والتشجيع للشراكة مع منظمات المجتمع المدني المختلفة في الرقابة على أي انتخابات تجري في المستقبل، بما فيها الانتخابات التشريعية، التي أعلن عن موعد إجرائها في يوليو 2005.

مقدمة

في التاسع من يناير 2005، توجه الناخبون الفلسطينيون إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات رئاسية تجري في السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تسعة أعوام. وجاء هذا التطور الهام ليضاف إلى سلسلة من الخطوات التي شرعت القيادة الفلسطينية بتنفيذها في أعقاب وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، والتي تتدرج في إطار عملية انتقال هادئ وسلمي للسلطة.

شكلت الانتخابات حدثاً تاريخياً هاماً للشعب الفلسطيني، وبرغم الأجواء السلبية المزمنة الناجمة عن استمرار وجود الاحتلال الحربي الإسرائيلي وما ينفذه من جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين، عكست نفسها على جميع مراحل العملية الانتخابية طوال الأسابيع الماضية، أصر الفلسطينيون على الإدلاء بأصواتهم، في تظاهرة تعكس روح التحدي والإصرار على ممارسة حقهم الانتخابي رغم الاحتلال.

فمنذ ساعات الصباح الأولى من يوم الأحد الموافق 9 يناير 2005 توجه ما يقرب من 800000 مواطن فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس إلى 1077 مركز اقتراع، بينهم 70 مركز اقتراع للسجل المدني، يحتون على 2316 محطة اقتراع، إضافة إلى 524 محطة اقتراع موزعين على مراكز السجل المدني، لاختيار مرشحهم لمنصب الرئاسة.

ساند المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا يزال كل مبادرة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالتعاون مع 26 مؤسسة أهلية، قام المركز بمراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية، بما فيها يوم الاقتراع، وذلك من خلال طاقم من المراقبين المعتمدين قوامه نحو 300 مراقب، كان من بينهم 75 مراقباً من مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان. وقد تم توزيع كافة المراقبين على جميع مراكز الاقتراع في قطاع غزة، فيما تم تجنيد عدد محدود من المراقبين للرقابة على الانتخابات في محافظات الضفة الغربية، بما فيها القدس.

يتضمن هذا التقرير نتائج حملة الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني على عمليات الاقتراع والفرز. ويعد هذا التقرير ثالث تقرير يصدره المركز في هذا الإطار، حيث أصدر المركز الفلسطيني تقريرين تقييميين حول بعض مراحل العملية الانتخابية، وقد اعتمد فيهما على ملاحظات وتقارير مراقبيه، واتصالاته المستمرة مع لجنة الانتخابات المركزية. وقد اختص التقرير الأول في عملية تسجيل الناخبين واستعدادات اللجنة، وقد صدر في

28 ديسمبر 2004 بعنوان " الانتخابات الفلسطينية تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات يتضمن نتائج الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على عمليات إعداد سجل الناخبين خلال الربع الأخير من العام 2004 (حالة قطاع غزة) ". فيما اختص التقرير الثاني الصادر في 8 يناير 2005 بالحملة الدعائية للمرشحين ويحمل عنوان " حملات الدعاية الانتخابية للانتخابات الرئاسية الفلسطينية 2005 تقرير تقييمي خاص بنتائج الرقابة على الدعاية الانتخابية التي نفذها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني".

وفقاً لنتائج عملية الرقابة، والتي كانت أقرب إلى المسح الشامل في جميع مراكز الاقتراع في دوائر قطاع غزة الانتخابية، جرت الانتخابات منذ ساعات الصباح بصورة هادئة، تعكس درجة عالية من التنظيم، رغم تسجيل عدد من المخالفات والتجاوزات، سواء من قبل لجنة الانتخابات المركزية وأطقمها أو من قبل أنصار بعض المرشحين والهيئات الحزبية. ولكن قبل ساعات معدودة من موعد انتهاء الاقتراع المقرر في الساعة السابعة مساءً من يوم الاقتراع، وفقاً للقانون، فوجئ المركز الفلسطيني ومراقبوه بإقدام لجنة الانتخابات المركزية على اتخاذ إجراءات جديدين وتعميمهما على جميع الدوائر الانتخابية، هما: (1) توجيه تعليمات جديدة إلى طواقم الاقتراع تقضي بقبول الناخبين الذين لم ترد أسماؤهم في سجلات الناخبين، والاكتفاء ببطاقة الهوية من أجل السماح لهم بالاقتراع؛ و(2) تمديد فترة الاقتراع لمدة ساعتين، أي حتى الساعة التاسعة مساءً في جميع مراكز الاقتراع.

إن هذه التعليمات تشكل مخالفة واضحة وغير مبررة للقانون الناظم لهذه الانتخابات، رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته. كما أنه أثر بشكل سلبي على الجهود التي بذلتها لجنة الانتخابات المركزية طول مراحل العملية الانتخابية، لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، خاصة وأن هذه التعليمات صدرت نتيجة ضغوط هائلة تعرضت لها لجنة الانتخابات المركزية من قبل السلطة التنفيذية، وأفراد من مختلف الأجهزة الأمنية، ومن قبل ناشطين وكوادر من حركة فتح، يفترض أن لا يتدخلوا في عمل اللجنة بأي شكل من الأشكال. ومع ذلك لم تمس هذه المخالفات جوهر العملية الانتخابية ونتاجها، ولا بد هنا من تسجيل التقدير والإعجاب على قدرة شعب يزرع تحت نير الاحتلال على خوض تجربة انتخابات لاختيار قيادته السياسية. وإذ يشير المركز في تقريره هذا إلى تلك المخالفات، فإنه يعرب عن أمله أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن يتم تجاوزها في أية انتخابات قادمة. كما ويشيد المركز بجهود لجنة الانتخابات المركزية، وبجاهزيتها العالية، وبإدارتها المنظمة والمخططة، إضافة إلى تعاونها واستجابتها لملاحظات المركز الفلسطيني وردها على استفساراته بكل سرعة ودقة وموضوعية.

ملاءمة مراكز ومحطات الاقتراع وتجهيزها

بشكل عام، كانت مراكز الاقتراع ملائمة من حيث سعة محطات الاقتراع وقدرتها الاستيعابية بحيث تلائم إجراء كافة عمليات الاقتراع والفرز بصورة سلسة وهادئة دون خنق أو ضيق، وبحيث تستوعب كل محطة التجهيزات المكتبية اللازمة والأشخاص المتواجدين، بمن فيهم أعضاء لجنة المحطة ومن تواجد من مراقبين ووكلاء وغيرهم من المخولين بالتواجد. وباستثناء حالات قليلة، لم يشترك أي من المراقبين من ضيق المكان أو من عدم تمكنه من مراقبة كافة عمليات الاقتراع والفرز على هذه الخلفية.

وكانت محطات الاقتراع ملائمة من حيث انتظام عمليات الاقتراع والفرز وإجرائها وفقاً للقانون، بما يضمن أيضاً تمكن الناخبين من الإدلاء بأصواتهم داخل كبائن الاقتراع في جو من السرية. وفي الحالات القليلة التي أبدى فيها المراقبون ملاحظات حول تقارب الكبائن على بعضها، أو حول وضعها بطريقة لا تكفل الاقتراع السري، كان هناك استجابة فورية من طرف مسؤولي لجان الاقتراع لمعالجة الأمر.

وكانت مراكز الاقتراع معروفة للناخبين وعليها يافطات توضح أنها مراكز اقتراع، وفي داخل كل مركز كانت هناك لوحات إرشادية للناخبين، بما فيها لوحات للدلالة على مواقع المحطات. ولكن اشتكى بعض المراقبين من ضعف الإنارة، خصوصاً في الساحات والممرات وأمام المحطات، بحيث كان من الصعب على الناخب التعرف على محطاته بدءاً من ساعات المساء. وذكر مراقبون أن التيار الكهربائي انقطع عن بعض المحطات أثناء عملية الاقتراع ليلاً، وأن الإنارة بواسطة الشمع لم تكن ملائمة. كما أفاد بعض مراقبي المركز أن التيار الكهربائي قد تم فصله عمداً عن بعض المحطات من قبل مجهولين، وكان من بين المراكز التي تعرضت لقطع التيار الكهربائي عنها، أو واجهت مشاكل في الإنارة:

- دائرة غزة/مركز رقم (1152) المقام في مدرسة تونس الثانوية للبنين، حيث أفاد مراقب المركز الفلسطيني هناك بأن التيار الكهربائي قطع بشكل متعمد.
- دائرة غزة/مركز السجل المدني رقم (1151) المقام في مدرسة صبحي أبو كرش الأساسية الدنيا المشتركة، وبحسب إفادة مراقب المركز الفلسطيني فقد فصل التيار الكهربائي بشكل متعمد.
- دائرة غزة/مركز رقم (0809) المقام في مدرسة صلاح خلف الأساسية العليا للبنين، ظهرت فيه مشكلة في الإضاءة، حيث لم تتوافر أي إضاءة في الممرات والساحة والشارع، كما لم يكن هناك إضاءة تساعد الناخب على معرفة رقم المحطة إلا إذا دخل إلى المحطة وسأل المسؤولين فيها. إضافة إلى ذلك فقد فصل التيار الكهربائي عن الغرف أثناء ساعات الاقتراع وأعيد بعد نحو ربع ساعة، وفصل مرة أخرى حيث تم الاستعانة بإضاءة الشموع، لإضاءة المكان.
- دائرة غزة/مركز السجل المدني رقم (1154) المقام في مدرسة أنس بن مالك الأساسية العليا للبنين، حيث لم يكن هناك أي إضاءة في الساحة والممرات، كما أن الإضاءة في المحطات كانت ضعيفة.

- دائرة دير البلح/ مركز رقم (0876) المقام في روضة بلدية النصيرات، قطع التيار الكهربائي لمدة 5 دقائق، فقام الموظفون بإضاءة الشموع، مما أدى إلى حدوث فوضى ودخول مؤيدين لبعض المرشحين إلى داخل المحطات.

مدى ملاءمة المراكز والمحطات لنوي الاحتياجات الخاصة

غالبية مراكز الاقتراع كانت في الطوابق الأرضية وكانت ملائمة لاستخدامات ذوي الاحتياجات الخاصة، من فئة المعاقين حركياً، وكذلك للناخبين المسنين. ولكن، للأسف الشديد، كانت بعض المراكز غير ملائمة إطلاقاً، خصوصاً لاستخدامات المعاقين، حيث كانت جميع محطات الاقتراع فيها في الطوابق العلوية، ولا يتوفر فيها سوى السلالم. وتوزعت المحطات في عدد آخر من المراكز بين طوابق أرضية وأخرى علوية.² وعدد من المحطات كان في الطوابق الأرضية ولكن كان مرتفعاً عن مستوى سطح الأرض ولا يمكن الوصول له إلا بواسطة سلالم. في كل الأحوال، سجل مراقبو المركز عدداً من الحالات التي حرم فيها المعاقون من حقهم في الاقتراع بسبب عدم قدرتهم على الصعود إلى محطات الاقتراع الخاصة بهم، رغم تجشّمهم عناء التنقل والإصرار على ممارسة حقهم الانتخابي. وفي أكثر من مركز اقتراع، شوهد المعاقون حركياً من الرجال والنساء على السواء يحملون من قبل عدد من الأفراد للإدلاء بأصواتهم في محطات الاقتراع في الطوابق العلوية. وفي مشهد مثير للانطباع، أصر أحد الناخبين، وكان معاقاً حركياً، على ممارسة حقه الانتخابي في محطة اقتراع تقع في الطابق الأرضي ولكنها مرتفعة ثمان درجات عن سطح الأرض، وقد تمكن من صعود الدرج زحفاً باستخدام يديه فيما كان أحد المواطنين يساعده بحمل عربته إلى الأعلى.³

وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد أشار في تقريره الذي أصدره حول عملية تسجيل الناخبين إلى وجود عدد من مراكز التسجيل في حينه (وهي نفسها مراكز الاقتراع) غير ملائمة إطلاقاً لاستخدامات الأفراد المعاقين حركياً والمسنين. وشدد المركز على ضرورة أخذ مصالح هذه الفئة في الاعتبار، وأرفق قائمة بمراكز التسجيل التي يتوجب إما استبدالها بالكامل أو مواءمتها لاحتياجات هذه الفئة، ولكن للأسف لم يتم الإصغاء لملاحظات المركز بهذا الخصوص. يتضمن هذا التقرير ملحقاً خاصاً بأسماء المراكز التي تعتبر جميع أو جزء من محطات الاقتراع فيها غير مناسبة للمعاقين حركياً على وجه الخصوص، ويأمل المركز أن يتم استبدالها عند إجراء أية انتخابات مستقبلية.⁴

2

(0803)

(1) 28

3

4

إجراءات افتتاح الاقتراح

بدأت عملية الاقتراح في الغالبية العظمى من محطات الاقتراح في تمام الساعة السابعة صباحاً، وفقاً لما نص عليه القانون والتعليمات الموجهة من قبل لجنة الانتخابات المركزية. ومن بين نحو 300 محطة حضر مراقبو المركز افتتاحها، لم يتأخر الافتتاح سوى في عدد بسيط جداً من المحطات، ولم يتجاوز التأخير مدة 25 دقيقة، وكان لأسباب مفهومة ومبررة.

وقبل بدء الاقتراح، كانت طواقم العمل مكتملة في محطات الاقتراح، وكانت مواد الاقتراح متوفرة في جميع المحطات، بما في ذلك: (1) صندوق الاقتراح؛ (2) عدد كافٍ من أوراق الاقتراح يزيد عن عدد المسجلين في المحطة؛ (3) المحاضر الانتخابية؛ (4) الأختام؛ (5) الحبر السري؛ (6) كبائن الاقتراح؛ السجل الانتخابي؛⁵ (7) الطاولات والمقاعد؛ (8) أقفال صندوق الاقتراح؛ (9) نماذج شكاوى الوكلاء وملاحظات المراقبين؛ (10) نماذج الفرز والعد.

وقبل بدء عملية الاقتراح، قام مسؤول لجنة المحطة وموظفوها بتنفيذ الإجراءات الواجب مراعاتها، بما في ذلك: (1) قيام مسؤول المحطة بفتح صندوق الاقتراح وعرضه على الحاضرين كافة للتأكد من خلوه من أية أوراق اقتراح؛ (2) وضع صندوق الاقتراح على طاولة الصندوق في وسط المحطة بحيث يتمكن الجميع من رؤيته بشكل واضح؛ (3) إقفال صندوق الاقتراح بالقفلين الخاصين بذلك؛ (4) قيام مسؤول المحطة، بمساعدة الطاقم، بعد أوراق الاقتراح التي تم استلامها؛⁶ (5) تنظيم محضر افتتاح الاقتراح وتعبئة جميع بياناته، بما فيها أرقام القفلين اللذين استخدمتا في إقفال صندوق الاقتراح، وعدد أوراق الاقتراح التي تم استلامها؛ و(6) تلاوة محضر افتتاح الاقتراح على الحاضرين وتوقيعه من أعضاء اللجنة ومن يرغب من الوكلاء، وختمه بخاتم المحطة.

التقيد بالبيانات وخطوات الاقتراح

ذكر مراقبو المركز أن موظفي لجان جميع محطات الاقتراح في قطاع غزة قد التزموا بالقانون والتعليمات الموجهة لهم من لجنة الانتخابات المركزية، وأنه لم تسجل سوى مخالفات قليلة جداً، وأن مسؤولي اللجان قد استجابوا بشكل عام لأية ملاحظات أبقاها المراقبون. واستمرت عملية الاقتراح تسير بشكل سلس ومنظم إلى أن أصدرت لجنة الانتخابات المركزية في ساعات المساء تعليمات شفوية،

5

(1) (0838)

(1) (0772)

600

عممتها على طواقم الاقتراع في مراكز الاقتراع الخاصة بالسجل المدني، ويقضي هذا التعميم بالسماح لأي شخص يحمل بطاقة الهوية الشخصية بالاقتراع، حتى لو لم يكن اسمه وارداً في قوائم السجل المدني. وقد أثر هذا الإجراء غير القانوني، والذي سيتم الحديث عنه لاحقاً على سير عملية الاقتراع، حيث سادت حالة من الفوضى في هذه المراكز، مما أثر سلباً على سير عملية الاقتراع.

بالرغم من ذلك كانت عملية الاقتراع تتم بشكل سلس، حيث كان الناخبون يدخلون إلى المحطات بطريقة منظمة، وكان ضابط الطابور يؤدي المهام الموكلة له. وكان مسؤول المحطة يستقبل الناخبين كل على حدة، ويتحقق من عدم وجود الحبر السري على إصبع كل منهم، للتأكد من أنهم لم يشاركوا في التصويت في وقت سابق، ثم يوجه الناخب إلى موظف فحص الهويات وتأشير السجل الانتخابي.

قام موظف فحص الهويات بالتحقق من هوية كل ناخب من خلال وثيقة إثبات شخصية،⁷ ثم يقوم بشطب اسمه من السجل الانتخابي، ثم يضع الحبر السري على إبهام اليد اليمنى للناخب،⁸ ثم يوجهه إلى موظف أوراق الاقتراع. ولم يكن يُسمح لأحد بالاقتراع بالإناوبة. ولكن برزت بعض المشاكل في عدم توحيد المعايير بالنسبة لوثيقة إثبات الشخصية، وظل هناك هامش من المرونة يخضع أحياناً للمزاج الشخصي لفاحصي الهوية. وعلى سبيل المثال، ذكر مراقب المركز في إحدى محطات الاقتراع في مركز رقم (0803) في مدرسة الزهاوي الأساسية الدنيا المشتركة الواقع في دائرة غزة، أن موظف فحص الهوية قد اكتفى ببطاقة عسكرية للتعرف على شخصية أحد الناخبين، ولكنه رفض تطبيق نفس المعيار مع ناخب آخر. وذكر مراقب آخر في مركز رقم (0852) في مدرسة معاذ بن جبل الواقع في دائرة غزة، أنه لم يسمح لأحد الناخبين بإثبات الشخصية بواسطة بطاقة التأمين الصحي، ولكن في وقت لاحق قبلت البطاقة نفسها من ناخب آخر. كما أبلغ مراقبو المركز عن مشكلة أخرى تتصل بطباعة بعض بطاقات الهوية باللغة العبرية فقط، وبالتالي واجه بعض موظفي لجان محطات الاقتراع صعوبة في التعرف على شخصية الناخبين ومطابقة الأسماء الواردة في بطاقات إثبات الهوية المذكورة مع الأسماء في سجل الناخبين.

كما تم تنفيذ التعليمات المحددة الاستثنائية للناخبين من الأميين وذوي الاحتياجات الخاصة، من المعاقين الذين تحول إعاقته دون تمكنهم من الإدلاء بأصواتهم، حيث يسمح لهم باصطحاب مرافق، وكان يتم تسجيل أسماء المرافقين لمنع تكرار مرافقة ناخبين آخرين. إلا أن هذا الإجراء لم يمنع المرافقين من مرافقة ناخبين آخرين، وهو الأمر الذي تكرر في معظم المراكز.

وكان الناخب يتسلم من الموظف المختص ورقة الاقتراع بعد أن يقوم الأخير بختمها في المكان المناسب، ثم يتوجه الناخب إلى كابينة الاقتراع حيث يقوم بتعبئة ورقة الاقتراع في ظروف سرية ودون تدخل من أحد. وبعد ذلك، كان الناخب يقوم بوضع ورقة الاقتراع في صندوق الاقتراع أمام الجميع،

7

8

وبمراقبة موظف صندوق الاقتراع، ثم يغادر المحطة بهدوء ونظام. ولم يكن يُسمح بتواجد عدد ناخبين أكثر من ضعف عدد كبائن الاقتراع الموجودة في المحطة. ولم يسجل مراقبو المركز ملاحظات جوهرية على هذا الجانب من جوانب العملية الانتخابية، وذكروا أن خطوات الاقتراع كانت تمر بسلاسة ونظام. وفي الحالات القليلة التي سُجلت فيها فوضى في داخل محطات الاقتراع، كان يتم احتواء الوضع بسرعة بمساعدة من قبل أفراد الشرطة، ودون أن يمس بشكل جوهري بإجراءات عملية الاقتراع.

تقييم إجراء لجنة الانتخابات المركزية القاضي باعتماد بطاقة إثبات الشخصية بدلاً من السجل المدني

قبل ساعات معدودة من موعد انتهاء الاقتراع المقرر في الساعة السابعة مساءً من يوم الاقتراع، وفقاً للقانون، فوجئ المركز الفلسطيني ومراقبوه بإقدام لجنة الانتخابات المركزية على توجيه تعليمات جديدة إلى طواقم الاقتراع تقضي بقبول ناخبين غير واردة أسمائهم في سجلات الناخبين، والاكتفاء ببطاقة الهوية من أجل السماح لهم بالاقتراع. ويشكل ذلك مخالفة واضحة وغير مبررة للقانون رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته، وهو القانون الناظم لهذه الانتخابات. فيموجب المادة (1) من القانون رقم (4) لسنة 2004 والقاضي بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 1995، "يعتبر سجل الناخبين الذي تم إعداده وفقاً لأحكام هذا القانون إلى جانب سجل الأحوال المدنية هما سجلان معتمدان لغايات إعداد السجل الانتخابي النهائي بهدف تحديد من يحق لهم التصويت والترشيح في الانتخابات العامة..." وبموجب المادة (7) من القانون رقم (13) لسنة 1995 لا يعتبر الشخص مؤهلاً لممارسة حق الانتخاب دون أن يكون اسمه مدرجاً في جدول الناخبين النهائي. وبموجب المادة (72) من القانون ذاته، يجب أن يقوم الموظف المختص في مركز الاقتراع بالتحقق من هوية الناخب والتأكد من وجود اسمه في سجل الناخبين الخاص بمركز الاقتراع. وبالتالي فإن الاكتفاء ببطاقة الهوية دون أن يكون اسم الناخب مدرجاً في سجل الناخبين هو إجراء مخالف للقانون.

وقد مس هذا الإجراء بشكل مباشر بسير العملية الانتخابية في الفترة المسائية (بعد حوالي الساعة 6:00 مساءً)، في مراكز الاقتراع المخصصة للناخبين الواردة أسمائهم في السجل المدني والموزعة على جميع الدوائر الانتخابية وعددها 16 دائرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذكر مراقبو المركز أن حالات من الفوضى والاكتظاظ الشديدين قد لوحظت في عدد من مراكز السجل المدني في قطاع غزة. كما سجل المراقبون مخالفات كثيرة ناجمة عن ذلك، بما فيها تمكن مواطنين لا تتوفر فيهم شروط الانتخاب من الإدلاء بأصواتهم.

وعلى ضوء هذه التطورات تقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان باعتباره هيئة رقابة محلية معتمدة من قبل لجنة الانتخابات المركزية، بشكوى إلى لجنة الانتخابات المركزية إلا أنه لم يتلق رداً منها، مما دفعه إلى التقدم باستئناف أمام محكمة استئناف قضايا الانتخابات مساء يوم الاقتراع، وذلك لاستصدار

قرار قطعي بإلغاء قرار لجنة الانتخابات المركزية وما يترتب عليه من إجراءات باطلة لمخالفته نصوص القانون وأحكامه.

وقد أشار المركز في طلبه إلى قرار لجنة الانتخابات القاضي بالسماح للمواطنين بالإدلاء بأصواتهم استناداً لبطاقات الهوية دون أي اعتبار لورود أسمائهم في سجلات الناخبين. واعتبر المركز أن هذا القرار مخالف للقانون وأحكامه، كما رأى أنه يشكل مساساً وضرباً لجوهر أحكام القانون والديمقراطية، استناداً لقانون الانتخابات رقم 13 لعام 1995 وتعديلاته، حيث اعتمد هذا القانون سجل الناخبين إلى جانب سجل الأحوال المدنية كسجلين معتمدين لغايات إعداد السجل الانتخابي النهائي بهدف تحديد من لهم الحق في التصويت والترشيح حصراً، ولم يأت على ذكر اعتماد بطاقات الهوية.

وفي اليوم التالي صدر حكم المحكمة في الاستئناف الذي تقدم به المركز. حيث أشارت المحكمة في قرارها، إلى عدم وجود قرار مكتوب من لجنة الانتخابات المركزية والذي هو شرط لتقديم الاستئناف. ومن ثم، وعلى ضوء تدخل وكلاء المركز وتقديمهم عدداً من الأدلة حول التعميم الصادر عن لجنة الانتخابات والعمل به فعلياً في مختلف مراكز الاقتراع، اعتبرت المحكمة أن استئناف المركز مرفوض شكلاً، بحجة أن المركز لم يحصل على رد من لجنة الانتخابات المركزية في الطعن المقدم، ما يحول دون الاستئناف أمام المحكمة.

تقييم استخدام الحبر السري

على مدار اليوم، وردت إلى المركز الكثير من البلاغات والشكاوى بأن الحبر المستخدم من قبل لجنة الانتخابات المركزية لدمغ أصابع الناخبين لضمان عدم قيام أي منهم بالاقتراع أكثر من مرة قابل للإزالة. وسمع المركز عن كثير من الادعاءات التي تطعن في نزاهة الانتخابات على هذه الخلفية.

وفي ضوء ذلك، يود المركز تسجيل الملاحظات التالية:

1. أن استخدام الحبر السري في العملية الانتخابية غير منصوص عليه في قانون الانتخابات، إنما جاء كإجراء إضافي من طرف لجنة الانتخابات المركزية.
2. منذ بدء عملية الاقتراع وحتى بدء تطبيق الإجراءات الجديدة الخاصة بالسماح للناخبين بالاقتراع اعتماداً على بطاقة إثبات الشخصية فقط في ساعات مساء اليوم، كانت آليات الحماية المتبعة من جانب لجنة الانتخابات لضمان عدم اقتراع الشخص أكثر من مرة كافية ومرضية حتى بدون استخدام الحبر السري. ووفقاً لفحص المراقبين لهذه الآليات، واختبارهم لمدى فعاليتها من الناحية العملية، تبين أنه حتى لو كان الحبر المذكور قابلاً للإزالة، فإنه لم يكن بإمكان الشخص الواحد الاقتراع أكثر من مرة.
3. برزت مشكلة الحبر المستخدم أكثر في ساعات المساء، عندما أصبح هو الوسيلة الوحيدة المتبعة للتأكد من عدم اقتراع الناخب أكثر من مرة، وذلك في مراكز اقتراع السجل المدني. وفي هذا

الشان، ذكر المراقبون أن بعض الناخبين قد قام بمسح الحبر فوراً وقبل أن يثبت على الإصبع، مما مكنهم من الاقتراع أكثر من مرة، وهو ما يشكل جريمة انتخابية يعاقب عليها القانون. 4. على مدار اليوم، سجل المراقبون عدداً من الحالات التي امتنع فيها الناخبون عن الاقتراع بسبب رفضهم وضع الحبر على إصبعهم، وبالتالي حرّموا من حقهم الانتخابي على هذه الخلفية.

تقييم الإجراءات المتعلقة بتصويت الأميين ونوعي الاحتياجات الخاصة

يعطي القانون استثناءً خاصاً للناخبين الأمي أو المعاق بصورة تمنعه من التأشير على ورقة الاقتراع بنفسه، حيث يسمح له باصطحاب مرافق لمساعدته. ولمنع سوء استخدام هذا الاستثناء من قبل أي من أنصار المرشحين، حددت إجراءات لجنة الانتخابات المركزية الخاصة بعمليات الاقتراع والفرز، أنه لا يجوز لأي شخص مرافقة أكثر من ناخب واحد في نفس الوقت ولا يجوز له مرافقة أكثر من ناخب واحد طوال عملية الاقتراع. وقد أبلغ مراقبو المركز عن حالات سوء استخدام للاستثناء المتعلق بالمرافق، حيث شهدت الكثير من مراكز الاقتراع حملات منظمة من قبل أنصار بعض المرشحين لاصطحاب أميين والإقترع نيابة عنهم. كما شوهد المرافق الواحد مع أكثر من ناخب في ذات المحطة.

من هنا، يرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ضرورة إعادة النظر في تنفيذ الاستثناء الخاص باصطحاب المرافق، بما يضمن وضع آليات حماية لمنع الحملات الجماعية من قبل البعض لاصطحاب ناخبين خصوصاً من فئة الأميين.

مدى التقيد بحظر أعمال الدعاية يوم الاقتراع

بموجب القانون، تنتهي نشاطات الدعاية الانتخابية قبل 24 ساعة من موعد الاقتراع، ويُحظر ممارسة أي شكل من أشكال الدعاية في يوم الاقتراع. للأسف الشديد لم يتقيد غالبية المرشحين بهذا الحظر وشوهد أنصارهم ومؤيدوهم وهم يقومون بنشاطات مختلفة، في محيط مراكز الاقتراع وداخلها، وحتى في داخل محطات الاقتراع. وفي كثير من الأحيان تدخل أفراد الأمن في منع النشاطات الدعائية، وأحياناً تدخل مسؤولو لجنة الانتخابات المركزية وتم وقف النشاطات الدعائية. وشهدت بعض محطات الاقتراع أو ساحات المراكز مشادات كلامية وأحياناً مشجارات بين وكلاء المرشحين على هذه الخلفية، وتمت السيطرة عليها بسرعة.

كان من الأمثلة الصارخة على النشاطات الدعائية المذكورة ما يلي:

- وجود سيارة (ميني باص) ملصق عليها صور وملصقات دعائية للمرشح تيسير خالد قام من فيها بتوزيع منشورات دعائية أمام عدد من مراكز الاقتراع في دائرة غزة.

- دائرة غزة/ في المحطة رقم 3 في مركز (0853) في مدرسة الشجاعة الأساسية الدنيا للبنات، قام أحد الناخبين بوضع ملصق دعائي للمرشح تيسير خالد على طاولة الكابينة، وبعد أن وجه مراقب المركز ملاحظة إلى مسؤول المحطة تم إزالته.
- دائرة شمال غزة/ في المركز رقم (0766) في مدرسة بنات جباليا الإعدادية ب، تواجدت سيارة أمام الباب عليها صور وملصقات خاصة بالمرشحين، وقام من فيها بتوزيع أوراق على الداخلين للمركز.
- تم توزيع مواد دعائية للمرشح تيسير خالد داخل عدد من المراكز وفي محيطها، بينها نموذج مشابه لورقة الاقتراع مرسوم عليها شعار لجنة الانتخابات المركزية وأسماء المرشحين ورموزهم وطبع خلف الورقة صورة المرشح تيسير خالد
- دائرة غزة/ في المركز رقم (0822) المقام في مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية، كان يتم توزيع مواد دعائية لمرشحي الرئاسة محمود عباس وعبد الحليم الأشقر.
- في المركز رقم (0818) المقام في مدرسة البراق الأساسية الدنيا للبنات كان يتم توزيع مواد دعائية للمرشح بسام الصالحي.
- دائرة غزة/ في المركز رقم (0845) المقام في مدرسة ذكور الإمام الشافعي الابتدائية أ، كان يتم توزيع مواد دعائية للمرشح مصطفى البرغوثي.
- دائرة شمال غزة/ دخلت سيارة إلى المركز رقم (0787) المقام في مدرسة عثمان بن عفان، في تمام الساعة 6:50 مساءً وقام أحد الأشخاص الذين يستقلونها بحث المواطنين عبر مكبرات الصوت على انتخاب المرشح محمود عباس. وعندما تقدم مراقب المركز بشكوى لمسؤول مركز الاقتراع حاول منع السيارة وطلب من سائقها مغادرة المركز إلا أنه لم يستجب له، كما تدخل رجال الأمن المتواجدين داخل المركز دون جدوى وبعده فترة غادرت السيارة، لتعود مجدداً في تمام الساعة الثامنة مساءً.
- دائرة دير البلح/ دخلت إلى المركز رقم (0889) المقام في مدرسة بنات النصيرات الإعدادية ج سيارة عليها صور وملصقات للمرشح محمود عباس.
- دائرة خانينوس/ في المحطة 2+3 في المركز رقم (0935) المقام في مدرسة الشهيد محمد الدرة، دخل أحد المراقبين المعتمدين وهو يضع شعار الجبهة الشعبية.
- وتكرر في عدد كبير من المراكز دخول أفراد وهم يرتدون ملابس أو يضعون قبعات عليها صور ومواد دعائية لمختلف المرشحين، كما حصل في المركز رقم (0885) المقام في مركز خدمات البريج في دائرة دير البلح، حيث دخل مجموعة من الناخبين وهم يرتدون قبعات عليها صور المرشح محمود عباس. إضافة إلى تواجد عدد كبير من مؤيدي ومناصري المرشحين في عدد كبير من المراكز، كانوا يحثون ويطلبون من المواطنين انتخاب مرشحين معينين، وكان من أبرز الحالات التي وثقها مراقبو المركز الفلسطيني ما حصل في المركز رقم (0957) المقام في مدرسة كمال عدوان الثانوية للبنين في دائرة رفح، حيث قام عدد من الأفراد المؤيدين للمرشح محمود عباس، بتهديد الناخبين وطلبوهم بضرورة التصويت لمحمود عباس، وتم إخراجهم خارج المركز بعد أن وجه مراقب المركز الفلسطيني شكوى بذلك لرئيس مركز الاقتراع.

وكان من أحد المخالفات التي وثقها مراقبو المركز في بعض المحطات قيام موظفي اللجنة بحث المواطنين لانتخاب مرشح معين. ففي محطة 2 في مركز رقم (0957) في دائرة رفح، المقام في مدرسة كمال عدوان الثانوية للبنين طلب مسؤول المحطة من أحد الناخبين التصويت لصالح أحد المرشحين، مما أدى إلى استنكار المراقبين ووكلاء الأحزاب الموجودين في المحطة، مما استدعى تدخل المشرف العام الذي هدد مسؤول المحطة بإخراجه من المحطة. ولم يقتصر هذا التدخل على موظفي اللجنة بل كان رجال الشرطة المكلفين بحفظ الأمن والنظام يتدخلون بدورهم، ويطلبون من الناخبين انتخاب مرشح محدد، كما حصل في مركز رقم (0921) المقام في مدرسة شهداء خانيونس الابتدائية المشتركة الواقع في دائرة خانيونس، مما تطلب تدخل مسؤول المركز وتحذير رجال الشرطة من تدخلهم، وبعد فترة عادوا لإقناع المواطنين لانتخاب مرشح معين، فقام مسؤول المركز بتهديدهم باستبدالهم برجال شرطة آخرين إن لم يلتزموا جانب الحياد.

التقيد بضوابط التواجد داخل مراكز ومحطات الاقتراع

يحدد القانون والتعليمات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية ضوابط لعملية الاقتراع فيما يتصل بالأشخاص المسموح بتواجدهم داخل محطات الاقتراع، وحفظ النظام في المراكز والمحطات ومنع إحداث أية فوضى، بما في ذلك حظر إدخال السلاح داخل المحطات، إلا مع الشرطة وإذا اقتضت ذلك حالات الضرورة وبناء على طلب من مسؤول المحطة.⁹ والأشخاص المسموح بتواجدهم في محطات الاقتراع هم: أعضاء وموظفو لجنة الانتخابات؛ الناخبون؛ وكلاء الهيئات الحزبية والمرشحين المعتمدين؛ المراقبون المحليون والدوليون المعتمدون؛ الصحفيون وممثلو وسائل الإعلام المعتمدون؛ ضيوف اللجنة الخاصون؛ وأفراد الأمن والشرطة عندما يطلب منهم ذلك.

في معظم مراكز ومحطات الاقتراع، تم التقيد بتطبيق القانون والتعليمات. ولكن سُجلت بعض المخالفات في عدد من المراكز والمحطات، أدت إلى تشويش عملية الاقتراع وخلق حالة من الفوضى والبلبلة في بعض المراكز والمحطات، مما دفع بالمسؤولين عن بعض تلك المحطات إلى وقف عملية الاقتراع لحين استتباب الأمن وعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي. وقد لاحظ مراقب المركز أن موظفي اللجنة أخذوا التدابير اللازمة، وفقاً للتعليمات المحددة لهم، للحفاظ على المواد الانتخابية، خصوصاً أوراق وصندوق الاقتراع. وكان من بين المخالفات التي تم توثيقها:

1. أشار عدد من المراقبين إلى تكرار دخول وخروج مسلحين في بعض المراكز، وفي مقدمتها مركز السجل المدني (1151) في مدرسة صبحي أبو كرش في دائرة غزة، حيث كان حضور أفراد مسلحين من الأجهزة الأمنية أمر لافق للنظر.
2. سجلت حالات تمكن فيها مسلحون من الدخول إلى محطات الاقتراع للإدلاء بأصواتهم. وفي معظم الأحيان كان يتم منعهم من قبل موظفي لجنة الاقتراع، ولكن في بعض الحالات قاموا

بالاقتراع دون ممانعة، على الرغم من تنبيه المراقبين لمسؤول لجنة الاقتراع، كما حدث في محطة رقم (2) من مركز اقتراع رقم (0802) المقام في مدرسة الرافدين الأساسية الدنيا أ/ب للبنات في دائرة غزة، وكذلك في المحطتين (3و4) من مركز اقتراع رقم (0867) المقام في مدرسة علي بن أبي طالب الأساسية العليا للبنات في دائرة غزة.

3. تم تسجيل مخالفات تتعلق بدخول بعض كبار الشخصيات الفلسطينية السياسية والأمنية إلى محطات الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، مع مرافقيهم، وكان المرافقون أحياناً مزودين بالأسلحة. حيث رافق عدد من المسلحين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية السابق روجي فتوح أثناء قيامه بالاقتراع في المركز رقم (0972) المقام في مدرسة بئر السبع الثانوية للبنين في دائرة رفح. كما تجول اللواء عبد الرزاق المجايدة واللواء مازن عز الدين في عدد من مراكز الاقتراع، برفقة عدد من رجال الأمن المسلحين، وكان من بين هذه المراكز المركز رقم (0808) المقام في مدرسة ابن سينا الأساسية العليا للبنات في دائرة غزة، والمركز رقم (0809) المقام في مدرسة صلاح خلف الأساسية العليا للبنين في دائرة غزة. كما وثق مراقب المركز الفلسطيني دخول محافظ رفح مجيد الأغا في تمام الساعة 6 مساءً إلى المحطة 1 في المركز رقم (0958) المقام في مدرسة عقبة بن نافع العليا للبنين في دائرة رفح وبرفقته 7 مسلحين. ومع ذلك يسجل لعدد من كبار المسؤولين دخولهم إلى المحطات بدون مرافقين وبدون أسلحة، التزاماً بالقانون، بمن فيهم اللواء عبد الرزاق المجايدة أثناء دخوله للاقتراع في مركز رقم (0862) المقام في مدرسة السيدة رقية الأساسية العليا للبنات في دائرة غزة، حيث أدلى بصوته دون أن يدخل معه أحد من مرافقيه. كما التزم العقيد رشيد أبو شباك رئيس جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، بتعليمات مسؤول إحدى المحطات الذي منعه من دخول المحطة وبحوزته سلاح، وذلك في المركز رقم (0761) المقام في مدرسة بنات بيت لاهيا الإعدادية في دائرة شمال غزة.

4. بالرغم من وجود أفراد من الشرطة الفلسطينية وظيفتهم توفير الحماية والأمن، للناخبين والموظفين على حد سواء، وهو ما ينص عليه القانون، إلا أنه كان من اللافت وجود مندوبين تابعين لعدد من الأجهزة الأمنية في كل مركز، مثل مندوبين من جهاز الأمن الوقائي، والاستخبارات العسكرية، والأمر الذي يشكل مخالفة للقانون هو قيامهم بالترويج لمرشح معين، كما كانوا يوجهون تهديدات للمواطنين فيما لو قاموا بانتخاب مرشح آخر.

وكان من بين حالات الفوضى التي وثقها مراقبو المركز الفلسطيني في مراكز الاقتراع:

- دائرة غزة/ حصل في مركز رقم (0803) المقام في مدرسة الزهاوي الأساسية الدنيا المشتركة إطلاق نار من قبل مسلحين ينتمون لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). وبالرغم من أنها لم تعطل عملية الاقتراع، إلا أنها أحدثت نوعاً من الفوضى والبلبلة في المكان.
- دائرة غزة/ في المركز رقم (0826) المقام في مدرسة فهمي الجرجاوي، حصل شجار بين أحد أفراد الشرطة وأحد المدنيين في الساعة 11:30 قام خلاله أحد أفراد الشرطة بإطلاق النار في الهواء، وتم فض الشجار والسيطرة عليه، إلا أنه تجدد مرة أخرى عند الساعة 6 مساءً، وقامت الشرطة بإطلاق النار في الهواء، وانتهى الشجار دون أن يمس أو يؤثر بشكل مباشر في عملية الاقتراع.

• دائرة خانيونس/ في المركز رقم (0952) المقام في مدرسة خزاة الابتدائية المشتركة، تم إغلاق المحطة رقم 2 لمدة 10 دقائق ريثما تم الانتهاء من تنظيم الطابور، إثر حصول مشادة في الطابور خارج المحطة.

كما شهدت مراكز السجل المدني حالة من الفوضى وعدم النظام منذ ساعات الصباح، بسبب عدم تنظيم القوائم وترتيبها بشكل دقيق بحسب الأحرف الأبجدية، ففي المركز رقم (1164) على سبيل المثال، والمقام في مدرسة أبو يوسف النجار في دائرة رفح، كانت الأسماء التي تبدأ بحرف الخاء موجودة في بداية ونهاية السجل. وقد زادت حدة الفوضى والاضطراب بشكل خاص في ساعات المساء، وذلك بعد أن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن قرارها القاضي بتمديد مدة الاقتراع لساعتين، و السماح لكل شخص لم يرد اسمه في قوائم السجل المدني بالاقتراع، والاكتفاء ببطاقة الهوية من أجل السماح له بالاقتراع. حيث دخلت حشود كبيرة من المواطنين إلى محطات الاقتراع بشكل أثر على عمل الموظفين، حيث لم يتمكن موظف الطابور من تنظيمه، كما قام أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً بالاقتراع، بسبب الإرباك الذي تعرض له الموظفون، وعدم قدرتهم على التحقق من كافة المعلومات الواجب توفرها في الناخب بموجب القانون، كما حصل في مركز السجل المدني رقم (1162) في مدرسة طارق بن زياد الدنيا المشتركة الواقع في دائرة خانيونس. كما قام بعض المواطنين بالاقتراع أكثر من مرة في مراكز مختلفة، بعد إزالة الحبر السري عن إبهامهم، كما حصل في مركز السجل المدني رقم (1154) المقام في مدرسة أنس بن مالك الأساسية العليا للبنين في دائرة غزة¹⁰ وقد حصلت بعض المشاجرات والإضطرابات داخل هذه المراكز بسبب تدافع المواطنين، مما أدى إلى إغلاق محطات الاقتراع لفترة من الوقت لحين استتباب النظام، وكان من بين المراكز التي جرى فيها ذلك، المركز رقم (1164) المقام في مدرسة محمد يوسف النجار الثانوية للبنين في دائرة رفح، حيث أمر مسؤول المركز بإغلاق المحطات الخمسة الموجودة في الطابق الأرضي، نظراً لتدافع المواطنين، مما استوجب تدخل أفراد من الشرطة. وقد أعيد فتح أبواب المحطات عند الساعة 7:10 بعد أن استمر إغلاقها لمدة 10 دقائق.

على صعيد آخر، سجل المراقبون عدد من حالات إطلاق النار من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي، باتجاه عدد من مراكز الاقتراع أو في محيطها على مدار اليوم في خان يونس ورفح، مما أدى إلى إغلاق محطات اقتراع بشكل مؤقت، أو إلى انتشار حالة من الرعب أدت إلى تشويش العملية الانتخابية دون أن توقفها بالكامل. وكانت الحالات التي سجلها المراقبون:

• إطلاق نار كثيف وعشوائي في محيط المركز رقم (0962) المقام في مدرسة رابعة العدوية الثانوية للبنات في دائرة رفح، وذلك عند الساعة 2:15 ظهراً. وعند الساعة 2:50 سمع صوت صوت انفجار في المركز، تبين أنه عيار ناري من النوع الثقيل اخترق أحد نوافذ المركز مما أثار فرح المواطنين، خاصة وأن طائرات الأباتشي كانت تحلق فوق المركز. وتكرر حادث إطلاق

- النار باتجاه المركز نفسه عند الساعة 7:30 مساءً الأمر الذي أدى لحدوث حالة من الفوضى والاضطراب نتيجة فزع المواطنين وتدافعهم.
- إطلاق نار كثيف في محيط المركز رقم (0963) المقام في مدرسة رفح الابتدائية المشتركة ج في دائرة رفح، وذلك قرابة الساعة 11:45 ظهراً. وتكرر إطلاق النار الكثيف في حوالي الساعة 2:30 ظهراً في محيط المركز نفسه. كما لوحظ تحليق الطيران الحربي الإسرائيلي بكثافة في المنطقة.
 - دائرة رفح/ إطلاق نار في محيط المركز رقم (0964) المقام في مدرسة بنات رفح الإعدادية ب، وذلك بشكل متواصل عند الساعة 2:55 ظهراً. كما تكرر إطلاق النار عند الساعة 7:25 والساعة 8:30 مساءً.
 - دائرة خانيونس/ تم إغلاق محطتين في مركز السجل المدني رقم (1162) المقام في مدرسة طارق بن زياد الدنيا المشتركة، وذلك بسبب سقوط بعض القذائف الإسرائيلية بجوار المركز، مما أدى إلى خوف واضطراب المواطنين.
 - دائرة خانيونس/ حصل إطلاق نار على المخيم النمساوي الذي يجاور مركز الاقتراع رقم (0916) المقام في مدرسة ذكور خانيونس الابتدائية.

التقيد بموعد انتهاء الاقتراع

بموجب القانون فإن عملية الاقتراع تنتهي في تمام الساعة 7:00 مساءً، ولكن في ساعات بعد الظهر أبلغت لجنة الانتخابات المركزية طواقمها بقرارها بتمديد فترة الاقتراع حتى الساعة التاسعة مساءً. ويعتبر هذا القرار مخالفاً للقانون الذي يعطي صلاحية للجنة الانتخابات المركزية بتمديد فترة الاقتراع فقط في بعض المراكز في حالة التأخير في افتتاح الاقتراع بسبب صعوبات في اكمال تشكيل اللجنة المشرفة على الاقتراع، على أن يتم تمديد الوقت المحدد للاقتراع لمدة مساوية لمدة التأخير (المادة 68). وبموجب اللوائح التنفيذية للجنة الانتخابات المركزية (دليل إجراءات الاقتراع والفرز: الانتخابات الرئاسية 2005) يجوز تمديد الوقت المحدد للاقتراع في حالات الشغب والفوضى التي تحول دون استمرار الاقتراع، على أن "تعامل فترات التوقف والتأخير في الاقتراع لهذا السبب معاملة التأخير في افتتاح الاقتراع".

ومع أن قرار اللجنة بتمديد فترة الاقتراع كان مخالفاً للقانون، فإن المركز لن يشدد على هذه المخالفة باعتبار أن جميع المرشحين أخذوا فرصاً متساوية في قرار تمديد الاقتراع. كما يؤكد المركز أنه ليس له أي تحفظ على موعد انتهاء الاقتراع، ولكن إذا ما رأته الجهات المعنية أن فترة 12 ساعة (أي بين الساعة السابعة صباحاً والسابعة مساءً) غير كافية للاقتراع، فإنه يتوجب العمل من أجل تعديل البند الخاص بهذا الأمر في القانون.

عند انتهاء موعد الاقتراع في تمام الساعة 9:00 مساءً، أغلقت جميع مراكز الاقتراع أبوابها بدون مشاكل تذكر، وتم التقيد الكامل بالإجراءات ذات الصلة، بما فيها عدم السماح لأحد بالاقتراع بعد انتهاء

عملية الاقتراع، وإغلاق محطات الاقتراع. كما تمت الإجراءات التالية والتي تشمل إقفال فتحة صندوق الاقتراع بالقفل الخاص بذلك، وعد أوراق الاقتراع غير المستعملة، وتعبئة محضر إقفال الاقتراع، ومن ثم التوقيع على المحضر من مسؤول وموظفي المحطة والوكلاء. وفي كل هذه الخطوات لم يسجل المراقبون ملاحظات سلبية.

عملية الاقتراع والفرز

ذكر المراقبون أيضاً أن عملية الفرز قد تمت وفقاً للقانون والتعليمات المعتمدة من قبل لجنة الانتخابات المركزية، وأنها اتسمت بالهدوء والسلاسة، والمخالفات التي حصلت لم تؤثر بشكل جوهري في عملية الفرز. كما لم تواجه هذه العملية عقبات جدية تذكر في جميع محطات الاقتراع التي تواجد فيها مراقبو المركز والموزعة على جميع مراكز الاقتراع. وكان من بين الخروقات التي حصلت:

- عدم قيام مسؤول المحطة في عدد من المحطات باحتساب أوراق الاقتراع التي وضع فيها الناخبون إشارة (x) خارج المربع، كما حصل في المحطة 2 في المركز رقم (0876) المقام في روضة بلدية النصيرات في دائرة دير البلح، حيث تغيرت النتائج عند حضور المشرف الذي اعتبرها أوراق اقتراع صحيحة مما أدى إلى تغيير النتائج.
- دائرة دير البلح/ في المحطة 2+3 في المركز رقم (0898) المقام في كلية فلسطين التقنية، تم السماح لأحد رجال الأمن بحضور عملية الفرز. وتكرر نفس الأمر في المحطة 2+3 في المركز رقم (0921) المقام في مدرسة شهداء خانيونس الابتدائية المشتركة في دائرة خانيونس، حيث اقتحم أحد رجال الأمن المحطة قائلاً أنه يريد حضور الفرز ولا يستطيع أحد منعه من ذلك، وبعد تدخل رئيس المركز تم إخراجه وإدخال مندوب عن حركة فتح ورجل أمن آخر، دون موافقة مسؤول المحطة. كما قام عدد من أعضاء حركة فتح وأنصارها بدخول إحدى محطات الاقتراع في مركز السجل المدني رقم (1152) المقام في مدرسة تونس الخضراء في دائرة غزة، قبل الانتهاء من عملية الفرز في المحطة، دون أن يقوم مسؤول المحطة بإخراجهم.
- استمرت عملية الفرز دون توقف في المحطات باستثناء عدد محدود منها، لأسباب خارجة عن إرادة موظفي اللجنة، ففي المحطة رقم 10 في مركز السجل المدني رقم (1162) المقام في مدرسة طارق بن زياد في دائرة خانيونس، تم وقف عملية الفرز رغم البدء بها بسبب تأخر وصول وكلاء حركة فتح، واستكملت عند حضورهم. وفي المحطة 9 من نفس المركز اقتحم أحد الأشخاص المحطة وقام بخلط أوراق الاقتراع ببعضها البعض، مما استدعى إعادة عملية الفرز، وذلك بحجة وجود عدد من الأشخاص في الخارج يهددون باقتحام المحطة، وقد تبين لاحقاً أن هذا الشخص يهدف إلى تعطيل عملية الفرز لحين حضور وكلاء من حركة فتح لحضور الفرز. كما تم وقف عملية الفرز في المحطة 1 في المركز رقم (0756) المقام في مدرسة خليل عويضة الابتدائية في دائرة شمال غزة، وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

وبالرغم من هذه الانتهاكات فإن مراقبي المركز لم يسجلوا أية ملاحظات جوهرية وأكدوا أنها تمت بانتظام ووفقاً للتعليمات. فقبل بدء عمليات الفرز تم التأكد من أنه لم يتواجد في المحطات سوى الأشخاص المسموح بتواجدهم، وهم أعضاء وموظفو لجنة الانتخابات المركزية ولجنة المحطة وكلاء وممثلي الهيئات الحزبية والمرشحين المعتمدين والمراقبين المعتمدين وممثلو الصحافة المعتمدين، وأي من ضيوف اللجنة، باستثناء بعض الحالات المذكورة سابقاً. ولم يسجل مراقبو المركز حالات تم فيها حرمان مراقبين معتمدين من حضور عمليات الفرز.

وذكر المراقبون أنه تم التقيد بالإجراءات المتصلة بالفرز، حيث كان يتم تعبئة محضر الفرز بالبيانات الأولى المطلوبة، بما فيها عدد الناخبين المسجلين، عدد أوراق الاقتراع المسلمة للمحطة، عدد أوراق الاقتراع غير المستعملة، عدد المقترعين – عدد الناخبين الذين لم يقترعوا، وعدد الأوراق التالفة. كما تم التقيد بإجراءات فتح الصندوق حيث كان يوضع على طاولة الفرز بعد التحقق من خلوها من أية أوراق، ومن ثم كان مسؤول المحطة يتلو على مسمع الحضور أرقام أقفال الصندوق لمطابقتها مع الأرقام المسجلة في محضر إقبال الاقتراع. وبعد ذلك كانت تُقطع الأقفال ويُفتح الصندوق وتُحفظ الأقفال في مغلف خاص، ثم تُفرغ كافة أوراق الاقتراع من الصندوق، ومن ثم يُعرض على الحاضرين للتأكد من خلوه. وبعد ذلك كان أعضاء اللجنة يقومون بفك طية أوراق الاقتراع ويضعونها فوق بعضها البعض بحيث تكون مفتوحة ووجهها للأعلى.

وأكد المراقبون أن أعضاء اللجنة قد تقيدوا بإجراءات عد أوراق الاقتراع المستخرجة من الصندوق، وفقاً للتعليمات الموجهة من لجنة الانتخابات المركزية. حيث كان يجري ترتيبها في رزم تحتوي كل منها على 50 ورقة، ثم يتم تدوين عددها في محضر الفرز. وكان للجنة تقوم بمطابقة الأعداد وفقاً للتعليمات، بما في ذلك:

- عدد الأوراق المستخرجة يطابق عدد المقترعين (المؤشر على أسمائهم في سجل الناخبين)
- عدد الأوراق المستخرجة + عدد الأوراق التالفة يطابق عدد الأوراق المستخدمة (أي يساوي عدد الأوراق المستلمة مطروحاً منه عدد الأوراق غير المستخدمة)
- عدد الأوراق المستخرجة + عدد الأوراق التالفة + عدد الأوراق غير المستخدمة يطابق عدد الأوراق المستلمة من قبل محطة الاقتراع.

وبعد ذلك كان مسؤول المحطة يقوم بجمع كافة الأوراق لديه لبدء عملية الفرز.

وسجل المراقبون تقيداً بإجراءات فرز أوراق الاقتراع وعد الأصوات بشكل كامل وفي ظروف اتسمت بالشفافية والعناية. فكانت أوراق الاقتراع تُتلى بعناية ويتم تدوين ما ورد فيها من قبل موظفي التدوين. كان مسؤول المحطة يمسك بكل ورقة على حدة ويعلن كونها صالحة أم باطلة أم بيضاء. وفي حال اعتبار الورقة صالحة، كان يقرأ اسم المرشح الذي تم التصويت لصالحه عليها أو يعلن أنها بيضاء إذا لم يكن مؤشر عليها لصالح أي مرشح. ثم كان يجري ترتيب الأوراق من قبل موظف مختص حيث يقوم بترتيب كل ورقة حسب نوعها (رزمة للأوراق الباطلة – رزمة للأوراق البيضاء – رزمة لأصوات كل واحد من المرشحين). وقد كانت مراقبة هذه العملية متاحة بالكامل للمراقبين.

وبعد الانتهاء من الفرز كان يتم إحصاء مجموع الأوراق التي حصل عليها كل مرشح ومجموع الأوراق الباطلة والبيضاء، وتتم أيضاً مطابقة المجاميع بين ما دونه موظفي التدوين. وكان يتم عد كل رزمة من أوراق الاقتراع التي تم فرزها ومطابقة المجاميع مع ما تم تدوينه على نموذج عد الأصوات. وبعد ذلك يتم تدوين المجاميع المحددة في محضر الفرز وهي: مجموع الأوراق المستخرجة من الصندوق؛ مجموع الأوراق الباطلة؛ مجموع الأوراق البيضاء؛ مجموع الأوراق الصحيحة المفروزة لكافة المرشحين. وكان يتم التحقق من تطابق هذه المجاميع بعد تدوينها في المحضر من قبل مسؤول المحطة. وكان مسؤول المحطة يقوم بتعبئة الجزء الخاص من محضر الفرز المتعلق بعدد الأصوات لكل مرشح وعدد الأوراق البيضاء والباطلة وساعة وتاريخ انتهاء عملية الفرز.

انتهاء عملية الفرز والعد

انتهت عملية الفرز والعد وفقاً للإجراءات المحددة وفقاً للقانون والتعليمات الموجهة من قبل لجنة الانتخابات المركزية. فقد تم رزم أوراق الاقتراع المستخدمة كل على حدة (الأوراق الباطلة – الأوراق البيضاء – الأوراق الخاصة بكل مرشح). وتم وضع كل نوع منها في مغلف خاص ولصقه (الأوراق التالفة – الأوراق البيضاء – الأوراق الباطلة – الأوراق غير المستعملة ومعها قسائم الأوراق المستخدمة – الأوراق الصحيحة مع الفصل بين أوراق الاقتراع الخاصة بكل مرشح. ووضعت المواد الأخرى في مغلفات وتم لصقها (مغلف للنسخ الكربونية من محضري الافتتاح والإقبال – مغلف لخاتم الاقتراع – مغلف للإقبال المستخدمة في عملية الاقتراع). كما وضعت المغلفات المذكورة في صندوق الاقتراع وتم إقفال الصندوق وفتحته بثلاثة أقفال من لون مختلف عن تلك المستخدمة قبل بدء الاقتراع. وبعد ذلك تم استكمال تعبئة محضر الفرز (تعبئة أرقام الأقفال المستخدمة) والتوقيع عليه من أعضاء اللجنة ومن يرغب من الوكلاء الحاضرين. وقام مسؤول المحطة بوضع النسخة الأصلية من محضر الفرز بالإضافة إلى نسخة كربونية واحدة منه والنسخ الأصلية من محضري الافتتاح والإقبال في مظروف بلاستيكي خاص وإقفاله. كما تم وضع نسخة كربونية من محضر الفرز في مغلف خاص به وإقفاله (هذه النسخة خاصة بمكتب الدائرة الانتخابية).

إعلان النتائج في المحطات ونقل النتائج والمحاضر والصاديق إلى مكتب الدائرة

تمت هذه العملية أيضاً وفقاً للقانون ولم يسجل المراقبون أية ملاحظات سلبية عليها. فقد قام مسؤول كل محطة بقراءة النسخة الكربونية الأخيرة من محضر الفرز على مسمع من الحضور ومن ثم جرى تعليقها على مدخل المحطة. ثم تم نقل صناديق الاقتراع والمواد الانتخابية الأخرى (المظاريف البلاستيكية التي تحتوي على النسخ الأصلية لمحاضر الفرز والاقتراع والمغلفات التي تحتوي على النسخة الكربونية من محاضر الفرز). وذكر مراقبو المركز الذين تواجدوا في مكاتب الدوائر الانتخابية

- أن عملية استلام صناديق الاقتراع وغيرها من المواد الانتخابية قد تمت بهدوء ودون مشاكل تذكر، وذلك وفقاً لما هو مقرر، بما في ذلك:
- قيام مسؤول كل محطة اقتراع بتسليم الصندوق والظروف والمغلف الخاص بمحطته إلى الموظف المختص في مكتب الدائرة الانتخابية واستلام إشعار بإخلاء عهده.
 - قيام الموظفين المختصين فور استلامهم كل محضر فرز بفتحه وإرساله (اليكترونياً/فاكس) إلى لجنة الانتخابات المركزية.
 - قيام الموظفين المختصين بتفريغ نتائج جميع المحطات التابعة لمراكز الدائرة الانتخابية على نموذج خاص بذلك، وحساب مجموع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح على مستوى الدائرة.
 - تنفيذ جميع ما ذكر أعلاه علناً وبحضور من تواجد من المراقبين وكلاء الأحزاب والمرشحين.

تقييم عمليات إعادة الفرز في المحطات

لم يسجل مراقبو المركز أي ملاحظات تذكر على عملية إعادة الفرز في المحطات، حيث تمت بسلاسة دون وجود أي مشاكل أو عقبات، باستثناء ما حصل في دائرة الشمال، حيث تم في حوالي الساعة 1:30 من ظهر يوم الاثنين الموافق 10 يناير 2005 إعادة فرز أوراق الاقتراع الخاصة بهذه الدائرة للمرة الثانية. وقد تشكلت لجنة الفرز من أربعة موظفين يرأسها مدير دائرة الشمال، وانتهت عملية الفرز في تمام الساعة الثامنة مساءً. ومن خلال إعادة عملية الفرز تم اكتشاف عدد من الأخطاء في عمليات الجمع في محاضر الاقتراع في بعض المحطات، حيث تم تعديلها. وعند فرز أصوات مراكز السجل المدني الثلاثة في الدائرة تبين وجود أخطاء في المجموع الكلي، حيث لم يتم إضافة الناخبين والبالغ عددهم 390 ناخباً من أولئك الذين انتخبوا استناداً لبطاقة الهوية، وقد تم تصحيح الخطأ وإضافتهم إلى عدد الناخبين الكلي. ورغم أنه من المفترض أن يتم نشر نتائج عملية الفرز، إلا أن مدير الدائرة اعتذر عن ذلك، وادعى أن هناك تعليمات بعدم نشر النتائج حالياً، وتأجيل نشرها لأجل غير محدد.

إعلان النتائج النهائية

يوم الأربعاء الموافق 12 يناير 2005 عقدت لجنة الانتخابات المركزية اجتماعاً في مقرها الرئيسي في مدينة رام الله، لإعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، وذلك إثر إعلان النتائج الأولية في اليوم الذي تلا يوم الاقتراع. وقد قامت اللجنة قبل إعلان النتائج بمراجعة جميع الملاحظات والشكاوى الواردة من لجان الدوائر الانتخابية، إضافة إلى ذلك فقد راجعت محاضر الاقتراع التي قدمتها اللجان، وأقرتها دون أي تعديل.

وكانت النتائج النهائية المعلنة على النحو التالي:

اسم المرشح	عدد الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية
محمود عباس	501448	62.52%
مصطفى البرغوثي	156227	19.48%
تيسير خالد	26848	3.35%
عبد الحليم الأشقر	22171	2.76%
بسام الصالحي	21429	2.67%
السيد بركة	10406	1.30%
عبد الكريم شبير	5717	0.71%
الأوراق الباطلة	30672	3.82%
الأوراق البيضاء	27159	3.39%
المجموع	802077	100.00%

الشفافية والعلنية في عمليات الاقتراع والفرز

تمت جميع عمليات الاقتراع والفرز في ظروف اتسمت بالشفافية والعلنية في جميع مراكز الاقتراع. وكان متاحاً للمراقبين المحليين والدوليين ووكلاء الأحزاب والمرشحين المعتمدين من قبل لجنة الانتخابات المركزية التواجد في داخل محطات الاقتراع قبل الإعلان عن افتتاح عملية الاقتراع وعلى مدار اليوم، حتى انتهاء عمليات الفرز وإعلان النتائج الأولية في المحطات. كما كان متاحاً أيضاً تواجد ممثلي وسائل الإعلام في كافة المراحل المذكورة. وذكر مراقبو المركز أنهم تمكنوا من دخول محطات الاقتراع ومراقبة التجهيزات والتحصيرات التي تسبق بدء الافتتاح في جميع المحطات التي زاروها، وأنهم أيضاً تمكنوا من مراقبة عمليات الفرز وعد الأصوات. كما تمكن المراقبون من مراقبة مكاتب الدوائر وما تم فيها من عمليات فرز لاحقة. ولم يسجل المراقبون حالات حرم فيها أي منهم أو من غيرهم من المراقبين أو وكلاء الأحزاب والمرشحين من دخول محطات الاقتراع خلافاً للقانون وللتعليمات المحددة من لجنة الانتخابات المركزية.

لكن كان هناك حالة من عدم الوضوح وعدم الشفافية في كثير من جوانب العمل على مستوى لجنة الانتخابات المركزية، منذ مرحلة مبكرة من مراحل العملية الانتخابية (مرحلة التسجيل)، وحتى يوم الاقتراع والفرز. وبدا من الواضح أن اللجنة تتعرض لضغوط سياسية قوية تمس بعملها واستقلالها، المكفولان بموجب القانون. وكان الأمين العام للجنة الانتخابات المركزية د. علي الجرباوي قد استقال من اللجنة لأسباب تتعلق بالضغوط التي تعرضت لها اللجنة، والتدخلات من قبل أطراف وجهات معينة في السلطة التنفيذية. وقد تبين حجم الضغوط السياسية التي تعرضت لها لجنة الانتخابات المركزية في ساعات بعد ظهر يوم الاقتراع، حين أقدمت اللجنة على اتخاذ الإجراءات المخالفة للقانون والتي سبق

تناولها في هذا التقرير، والخاصة بتمديد فترة الاقتراع حتى الساعة التاسعة مساءً، والسماح للناخبين في مراكز السجل المدني بالاقتراع اعتماداً على بطاقة إثبات الشخصية ودون اعتبار لورود أسماءهم في سجل الناخبين. وقد ذكر د. الجرباوي " أن استخدام السجل المدني في العملية الانتخابية شكل خطأ من الأساس، وأن هذا الاستخدام أدى إلى متوالية من الضغوط والتدخلات والأخطاء التي لا يمكن تبريرها والتي تنتقص من صدقية ونزاهة العملية الانتخابية"¹¹. وبتاريخ 12 يناير 2005 علم المركز أن عمار الدويك الذي يشغل منصب المسؤول التنفيذي في لجنة الانتخابات المركزية قد قدم استقالته لرئيس اللجنة د. حنا ناصر، الذي قام بدوره بتجميد هذه الاستقالة، وقد جاءت هذه الاستقالة إثر التهديدات التي تعرض لها. كما تقدم طاقم من موظفي اللجنة باستقالة مشروطة إلى رئيس اللجنة،¹² يطالبوه فيها بعدد من المطالب، من بينها مطالبة الجهات المسؤولة والسلطة التنفيذية بالتأكيد على استقلالية لجنة الانتخابات المركزية وطواقمها. إضافة إلى المطالبة بالتحقيق في جميع الانتهاكات التي تعرضت لها طواقم اللجنة، ومحاسبة مرتكبيها. كل هذه التطورات من شأنها أن تلقي بظلال من الشك حول ما يدور في داخل لجنة الانتخابات المركزية وما يمارس عليها من ضغوطات.¹³ وبالرغم من أن لجنة الانتخابات المركزية هي الجهة المخولة بتنظيم وتسيير كافة مراحل العملية الانتخابية، إلا أن توصياتها لم تؤخذ بشكل جدي، حيث كانت اللجنة قد أوصت في السابق بعدم اعتماد السجل المدني، وهو الأمر الذي تغاضى عنه المجلس التشريعي الذي عدل قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995 بشكل يخالف هذه التوصيات، متجاهلاً المشاكل التي قد تترتب على اعتماد هذا السجل غير المحدث، والذي لا يعكس الوضع السكاني بدقة.

خلاصة واستنتاجات

بالرغم من بعض حالات الفوضى والتجاوزات التي شابت هذه الانتخابات، التي تعد ثاني انتخابات رئاسية تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، إلا أنها بمجملها كانت انتخابات سليمة. وكان من أبرز الملاحظات والخلاصات التي خرج بها المركز الفلسطيني في نهاية عملية الرقابة التي نظمها على كافة مراكز الاقتراع المنتشرة في قطاع غزة :

1. بدءاً من الساعة السابعة صباحاً موعد افتتاح محطات الاقتراع لم يحدث ما يؤثر على جوهر العملية الانتخابية، حيث كانت العملية تسير بشكل منظم، ولم يوثق مراقبو المركز تجاوزات ومخالفات تذكر، واستمر الوضع على حاله حتى ساعات المساء عندما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن قرارها بتمديد الاقتراع لساعتين إضافيتين، وعن السماح للمواطنين بالاقتراع بناءً على بطاقة الهوية، حيث تدافع المواطنون إثر ذلك على مراكز السجل المدني، وسادت مظاهر الفوضى في العديد من المراكز والمحطات. وبالرغم من ذلك فلم توثق حالات تؤثر على جوهر العملية الانتخابية.

2. قرار اللجنة الخاص باعتماد بطاقة الهوية في مراكز السجل المدني، من أجل إتاحة الفرصة أمام المواطنين الذين لم يسجلوا في سجل الناخبين، ولم ترد أسماؤهم في السجل المدني من الاقتراع. وقد مس هذا الإجراء بشكل مباشر بسير العملية الانتخابية في الفترة المسائية (بعد حوالي الساعة 6:00 مساءً)، في مراكز الاقتراع المخصصة للناخبين الواردة أسماؤهم في السجل المدني. وذكر مراقبو المركز أن حالات من الفوضى والاكتظاظ الشديدين قد لوحظت في عدد من مراكز السجل المدني في قطاع غزة. كما سجل المراقبون مخالفات كثيرة ناجمة عن ذلك، بما فيها تمكن مواطنين لا تتوفر فيهم شروط الانتخاب من الإدلاء بأصواتهم.

وبالرغم من عدم قانونية الإجراء المذكور، وإدراكاً لظروف وتعقيدات الوضع الفلسطيني، في ظل الاحتلال، وإيماناً منه بدعم ومساندة التوجهات العامة الإيجابية الهادفة لإجراء الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الوطنية الفلسطينية، يود المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان توضيح ما يلي:

- في ساعات مساء يوم الاقتراع، وفي ضوء الإعلان عن الإجراء الجديد من طرف لجنة الانتخابات المركزية، وجه المركز مراقبيه في عدد من مراكز الاقتراع الخاصة بالسجل المدني من أجل إجراء مقارنات تقديرية بين أعداد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم قبل تلك الإجراءات وبعدها.
- تشير المقارنات الأولية إلى أن أعداد الناخبين الذين اقتروا بعد تنفيذ الإجراء المذكور كانت محدودة، وأنها لا تؤثر بصورة جوهرية على نتائج الانتخابات التي أعلنت يوم الاثنين 10 يناير من قبل لجنة الانتخابات المركزية، والتي أعلنت فيها فوز مرشح الرئاسة السيد محمود عباس، بفارق كبير في عدد الأصوات بينه وبين أقوى منافسيه د. مصطفى البرغوثي.

- يؤكد ذلك النتائج النهائية التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية والتي جاء فيها أن المرشح محمود عباس قد حصل على 501448 صوت (62.52%) مقابل 156227 صوت (19.48%) حصل عليها المرشح مصطفى البرغوثي، من مجموع المقترعين والبالغ عددهم 802077 ناخب. وكانت اللجنة قد أعلنت أن عدد المقترعين في جميع مراكز السجل المدني كان نحو 70000 مقترح، وبالتالي فحتى لو تم إلغاء جميع أوراق الاقتراع الخاصة بتلك المراكز، فإن ذلك لن يؤثر على فوز المرشح محمود عباس.
- وعليه، فإن عمليات الاقتراع المسائية التي تمت بموجب الإجراء المذكور، وإن كانت تشكل مخالفة للقانون، إلا أنها لا تقسد نتائج الانتخابات ونزاهتها.
- يشدد المركز على أن ما يعنيه في الأساس ليس الطعن في العملية الانتخابية، إنما التأكيد على عدم قانونية الإجراء الذي اتخذته لجنة الانتخابات المركزية باعتماد بطاقات الهوية في الاقتراع بدلاً من السجل الانتخابي.

3. إن قرار لجنة الانتخابات المركزية الخاص بتمديد فترة الاقتراع لمدة ساعتين، من الساعة السابعة حتى الساعة التاسعة مساءً، يعتبر مخالفاً للقانون، الذي يشترط لإصدار قرار التمديد حدوث تأخير في افتتاح مراكز الاقتراع بسبب صعوبات في اكتمال تشكيل اللجنة المشرفة على الاقتراع. وبالرغم من ذلك فإن المركز الفلسطيني لا يشدد على هذه القضية باعتبار أن كافة المرشحين أخذوا فرصاً متساوية من قرار التمديد.

4. وثق مراقبو المركز الفلسطيني يوم الاقتراع مخالفات صارخة لضوابط الدعاية الانتخابية، طالت في الغالب كافة مراكز الاقتراع، حيث بدت مظاهر الدعاية الانتخابية بشكل واضح في هذا اليوم من خلال السيارات التي كانت تنتقل من مركز إلى آخر وتنادي عبر مكبرات الصوت لانتخاب مرشح معين، أو قيام بعض مؤيدي وأنصار بعض المرشحين بحث المواطنين المتواجدين داخل مراكز الاقتراع على انتخاب مرشح محدد. كما كان هناك بعض الأفراد الذين يوزعون على المواطنين داخل المراكز بطاقات وصور لبعض المرشحين، الأمر الذي يعد تجاوزاً يلام عليه المرشحون أنفسهم وأنصارهم ومؤيديهم.

5. شهدت بعض مراكز الاقتراع حالة من الفوضى وعدم النظام، خاصة في مراكز السجل المدني، وقد ظهر ذلك بشكل ملحوظ في ساعات المساء بعد إعلان لجنة الانتخابات قرارها باعتماد بطاقة الهوية في مراكز السجل المدني، حيث بدأ المواطنون بالتدافع بشكل كبير مما استدعى تدخل رجال الشرطة في بعض الحالات للسيطرة على المواطنين، وتم إغلاق بعض المحطات لحين عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي. وقد أثر تدافع المواطنين وازدحام بعض المحطات بالناخبين على عمل موظفي الاقتراع، حيث فاتهم التأكد من عمر بعض المواطنين من حملة الهويات في بعض الأحيان، حيث اقترح مواطنون نقل أعمارهم عن 18 عاماً.

6. من أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث اضطرابات وفوضى في مراكز السجل المدني هو طبيعة هذا السجل، فهو سجل قديم متضخم غير محدث، ولا يعبر بشكل دقيق عن الوضع

السكاني، حيث يحتوى على أسماء أشخاص متوفين أو مهاجرين أو مسافرين. كما أن الأسماء الموجودة في هذا السجل مترجمة من العبرية إلى العربية، لأن هذا السجل يعود إلى القوائم التي وفرتها دولة الاحتلال للسلطة الوطنية الفلسطينية في أوائل التسعينيات، وبالتالي فقد كانت الترجمة غير دقيقة في عدد من الحالات، كما أن السجل لم يكن مرتباً بشكل دقيق حسب الأحرف الهجائية. لذا فإن المركز الفلسطيني يرى أنه من الضرورة بمكان إعادة النظر في التشريع الذي أقره المجلس التشريعي، والقاضي باعتماد السجل المدني إلى جانب سجل الناخبين في الانتخابات، خاصة وأن النسب والأعشار التي لكم يكن لها أي أثر في نتائج الانتخابات الرئاسية سيكون لها أثر كبير في نتائج الانتخابات التشريعية. كما أن نسبة المقترعين في مراكز السجل المدني تصل إلى 12% ممن وردت أسماؤهم في هذه السجلات، وهو ما يشكل عبءاً على نسبة الاقتراع نفسها.

7. عدم ملائمة عدد كبير من محطات ومراكز الاقتراع بشكل كلي لذوي الاحتياجات الخاصة، فقد كانت بعض المحطات في الطوابق العلوية، مما شكل صعوبة للناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة في الصعود أو التوجه إلى هذه المحطات والمراكز لممارسة حقهم الدستوري في الاقتراع. لذا فإن المركز الفلسطيني يطالب اللجنة بإعادة النظر في المراكز التي لا تلائم المعاقين، وإيجاد آلية مناسبة لضمان تمتعهم بحقهم في الاقتراع بشكل كلي.

8. كان هناك فوضى وسوء في استخدام الاستثناء الذي يسمح للناخبين الأميين باصطحاب مرافقين، حيث يجب أن لا يرافق المواطن أكثر من ناخب واحد، إلا أنه تم توثيق عدد من الحالات التي رافق فيها نفس الشخص عدد من المواطنين في نفس المركز للاقتراع، حيث كان هناك بعض المؤيدين لبعض المرشحين الذين كانوا يتبرعون بمرافقة الناخبين الأميين، مما قد يشكل في مدى التزام المرافق بخيار الناخب الأمي.

لذا فإن اللجنة مطالبة بوضع آلية محددة تكفل:

- تمكن هذه الفئات من المشاركة في الاقتراع وفقاً لإرادتهم دون إملاء من أحد.
- منع سوء استخدام هذا الاستثناء، ووضع آلية رقابة صارمة على المرافقين.

9. تدخل بعض أفراد الشرطة المكلفين بتوفير الحماية والأمن والنظام داخل مراكز الاقتراع، وقيامهم بمحاولة إقناع بعض المواطنين لانتخاب مرشح معين. إضافة إلى انتشار عناصر من بعض الأجهزة الأمنية الذين كانوا يقومون بحث المواطنين على انتخاب مرشح محدد، وتهديد الناخبين في بعض الأحيان، وعدم قيام أفراد الشرطة بالتدخل لمنع هؤلاء الأفراد، أو لمنع مظاهر الدعاية داخل مراكز الاقتراع. كما تم توثيق حالات تدخل فيها موظفو المحطة لصالح مرشح محدد، بشكل يعتبر مخالفة صارخة للقانون، حيث يفترض بموظفي اللجنة وبأفراد الشرطة التزام جانب الحياد والاكتفاء بأداء عملهم.

10. أكد مراقبو المركز في بعض مراكز ومحطات الاقتراع على عدم حضور وكلاء الأحزاب والمرشحين أو المراقبين لعملية افتتاح الاقتراع، كما كان هناك جهل واضح لدى بعض هؤلاء المراقبين والوكلاء بالعملية الانتخابية، وبطبيعة دورهم الرقابي، وفيما يجب أن يتم مراقبته.

11. بالرغم من قيام قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بالإعلان عن نيتها الحد من الممارسات التي من شأنها أن تعرقل سير العملية الانتخابية، إلا أن مراقبو المركز الفلسطيني وثقوا عدداً من الحالات التي نفذت فيها قوات الاحتلال اعتداءات على وفي محيط عدد من مراكز الاقتراع في محافظتي رفح وخانيونس، الأمر الذي أدى إلى حدوث فوضى وبلبلة لدى المواطنين.

ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المراكز غير الملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة

دائرة غزة

رمز المركز	اسم المركز	عنوان المركز
0788	مخيم الشاطئ	جمعية القدس للخدمات الاجتماعية
0793	مخيم الشاطئ	مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية ب
0799	مخيم الشاطئ	مدرسة الشاطئ المشتركة ج الابتدائية
0802	غزة	مدرسة الرافدين الأساسية الدنيا أ/ب للبنات
0803	غزة	مدرسة شهداء الشيخ رضوان الأساسية للبنين أ/ب
0805	غزة	مدرسة عبد الرحمن بن عوف الأساسية الدنيا أ/ب المشتركة
0806	غزة	مدرسة عبد الملك بن مروان الأساسية الدنيا أ/ب للبنين
0807	غزة	مدرسة خالد العلمي الثانوية للبنات
0810	غزة	مدرسة زهرة المدائن الثانوية أ للبنات
0811	غزة	مدرسة حسن سلامة الأساسية العليا للبنات ب
0821	غزة	مدرسة موسى بن نصير الأساسية الدنيا أ / ب للبنين
0852	غزة	مدرسة معاذ بن جبل الأساسية العليا أ/ب للبنين
1151 (سجل مدني)	غزة	مدرسة صبحي أبو كرش الأساسية الدنيا المشتركة
1152 (سجل مدني)	غزة	مدرسة تونس الثانوية للبنين
1153 (سجل مدني)	غزة	مدرسة خليل النوباني الثانوية للبنات
1154 (سجل مدني)	غزة	مدرسة أنس بن مالك الأساسية العليا للبنين

دائرة الشمال

رمز المركز	اسم المركز	عنوان المركز
0741	بيت لاهيا 2	مدرسة ذكور بيت لاهيا الابتدائية
0761	مخيم جباليا 4	مدرسة بنات لاهيا الإعدادية
0762	مخيم جباليا 5	جمعية جباليا للتأهيل
0768	مخيم جباليا 11	مركز النشاط النسائي
0769	مخيم جباليا 12	مدرسة بنات جباليا الابتدائية ب/د

مدرسة عباد الرحمن الخاصة	مخيم جباليا 1	0774
اللجنة الشعبية للاجئين	مخيم جباليا 13	0770
مدرسة بنات جباليا الإعدادية ج	مخيم جباليا	1148 (سجل مدني)
مدرسة وروضة الشهيد رائد ضميده	مخيم جباليا	1150 (سجل مدني)

دائرة الوسطى

رمز المركز	اسم المركز	عنوان المركز
0878	مخيم النصيرات 5	نادي خدمات النصيرات
0884	مخيم الديرج 2	مدرسة ذكور الديرج الإعدادية
0890	الزوايدة	مدرسة ابن رشد الأساسية العليا
0894	مخيم المغازي 1	نادي خدمات المغازي
0900	دير البلح 3	مدرسة عبد الكريم العكلوك
0901	دير البلح 4	مدرسة دير البلح الأساسية / بنين

دائرة خانيونس

رمز المركز	اسم المركز	عنوان المركز
0910	مخيم خانيونس 1	مدرسة بنات خانيونس الابتدائية أ/ب
0915	مخيم خانيونس 6	مدرسة بنات خانيونس الإعدادية أ
0928	خانيونس 10	مدرسة طبريا الثانوية - بنات
0936	خانيونس 18	مدرسة أبو بكر الصديق العليا للبنات
0937	خانيونس 19	مدرسة عمار بن ياسر العليا للبنين
0945	بني سهيلا 6	مدرسة شهداء بني سهيلا الثانوية للبنات
0953	خزاعة 2	صالة بلدية خزاعة
1161	خانيونس	مدرسة المتتبي الثانوية بنين

دائرة رفح

رمز المركز	اسم المركز	عنوان المركز
0960	تل السلطان 4	مدرسة ذكور العمرية الإعدادية
0968	رفح 7	مدرسة دير ياسين الثانوية للبنات
0971	رفح 10	مدرسة رفح الابتدائية المشتركة ب
0978	مخيم رفح 5	مدرسة رفح العليا للبنين
1163	رفح	مدرسة تل السلطان الابتدائية المشتركة
1164	رفح	مدرسة محمد يوسف النجار الثانوية للبنين

ملحق رقم (2): صور



المركز يستقبل رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين للرقابة على الانتخابات الرئاسية السيد ميشيل روكار



إحدى دورات التدريب لمراقبي المركز في محافظة غزة للرقابة على الانتخابات



مراقبي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في محافظة خان يونس في بداية حملة الرقابة على الانتخابات



عدد من المراقبين الدوليين الذين دعاهم المركز للمشاركة في عملية المراقبة على الانتخابات أثناء جولة ميدانية في إحدى مراكز الاقتراع



عدد من المراقبين الدوليين الذين دعاهم المركز للمشاركة في عملية المراقبة على الانتخابات أثناء جولة ميدانية في إحدى مراكز الاقتراع



عدد من مراقبي المركز الفلسطيني والمراقبين الدوليين الذين دعاهم المركز صباح يوم الاقتراع



عدد من المراقبين الدوليين الذين دعاهم المركز للمشاركة في عملية المراقبة على الانتخابات أثناء جولة ميدانية في إحدى مراكز الاقتراع



عدد من المراقبين الدوليين الذين دعاهم المركز للمشاركة في عملية المراقبة على الانتخابات أثناء جولة ميدانية في إحدى مراكز الاقتراع



المركز يستقبل بعثة من مؤسسة المعهد الوطني الديمقراطي "NDI" للرقابة على الانتخابات الرئاسية الفلسطينية



المركز يستقبل وفد من بعثة الاتحاد الأوروبي للرقابة على الانتخابات الرئاسية الفلسطينية